بناء مؤشر مركب للحكم الرشيد بالجزائر للفترة 2002-2020

Constructing a composite index for good governance in Algeria for the period 2002-2020

عبد الكريم بوغزالة أمحمد[1,*]، أسماء سلامي[2]، أحمد سلامي[3]

[1] جامعة قاصدي مرباح (الجزائر)، (Boughazala@yahoo.fr)

[2] جامعة قاصدي مرباح (الجزائر)، (Sellamiiasma@gmail.com)

[3] جامعة قاصدي مرباح (الجزائر)، (Sellami.ahmed.78@gmail.com)

تاريخ الاستلام : 2022/05/30 ؛ تاريخ القبول: 2022/06/07 ؛ تاريخ النشر : 2022/06/18

ملخص : يهدف هذا البحث إلى محاولة بناء مؤشر شامل مركب للحكم الرشيد في الجزائر بالاعتماد على مؤشرات فرعية تم اعتمادها من قبل البنك الدولي مؤخراً، حيث ناقش البحث بالتحليل خصائص ومبادئ ومؤشرات الحكم الرشيد وأبعاده. كما تم تطوير نموذج اقتصادي رياضي لقياس المؤشر المركب للحكم الرشيد باستخدام طريقة تحليل المركبات الرئيسية ACP والتحليل العنقودي، ليتم تطبيقه على مؤشرات الحكم في الجزائر للفترة 2002-2020.

وقد بينت النتائج أن مؤشر الحكم الرشيد في الجزائر يقوده عاملان رئيسيان ؛ العامل الأول ويمكن تسميته بـــ القواعد القانونية والأطر التنظيمية والإدارية أما العامل الثاني فيمكن تسميته بـــ الاستقرار السياسي والحريات المدنية والفساد. كما أن المؤشر المركب الذي قمنا بتقديره أبدى نتائج سلبية وضعيفة في الغالب، ما يشير إلى أن الجزائر ما تزال أمامها أشواطا طويلة للنهوض بالبيئة المؤسسية وتفعيل آليات الحكم الرشيد بما يكفل بلوغ أهداف التنمية المنشودة.

الكلمات المفتاح : حكم رشيد ؛ بيئة مؤسسية ؛ استقرار سياسي ؛ فساد ؛ قواعد قانونية ؛ ACP ؛ تحليل عنقودي.

تصنيف JEL : H8 ؛ H1

Abstract: This research aims to try to Construct a comprehensive composite index of good governance in Algeria based on sub-indicators recently approved by the World Bank. The research discussed, through analysis, the characteristics, principles and indicators of good governance and its dimensions. A mathematical economic model was also developed to measure the composite index of good governance using the ACP method and cluster analysis, to be applied to the governance indicators in Algeria for the period 2002-2020.

The results showed that the index of good governance in Algeria is led by two main factors; The first factor can be called legal rules and organizational and administrative frameworks, while the second factor can be called political stability, civil liberties and corruption. The composite index that we estimated showed negative and mostly weak results, which indicates that Algeria still has a long way to go to improve the institutional environment and activate the mechanisms of good governance to ensure the achievement of the desired development goals.

Keywords: Good governance ; institutional environment ; political stability ; corruption ; legal rules ; ACP ; Cluster analysis.

Jel Classification Codes : H1 ; H8

* المؤلف المرسل

I- تمهيد :

على ضوء الإصلاحات الواسعة التي تم تنفيذها في الاقتصاد الجزائري مطلع تسعينيات القرن الماضي، تم إجراء مراجعة شاملة للتشريعات والقوانين المعمول بها، بهدف تعديلها وتطويرها لتتماشى مع مرحلة الانفتاح والتحرير المالي والاقتصادي، والاتجاه المتزايد نحو إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في النشاط الاقتصادي.

فالبيئة القانونية والسياسية التي يعمل داخلها النظام الاقتصادي، محدد مهم جداً لنطاق وجودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات، فمثلاً تحجم البنوك في عديد من البلدان النامية عن تقديم القروض نظراً لوجود نظام قضائي غير كافي، أو لوجود بيروقراطية وفساد أو مؤسسات سياسية تعرقل استرداد الديون. ونتناول في هذا البحث حجم التغير في نوعية البيئة المؤسسية وجودة مؤسسات القانون وحقوق الملكية ودرجة البيروقراطية ومساءلة الحكومة وسهولة استرداد الديون من خلال النظام القضائي، الذي يؤثر بشكل كبير على أداء النشاط الاقتصادي في مختلف المجالات. وتجتمع المفاهيم السابقة في مفهوم إدارة الحكم الرشيد، حيث يشير مفهوم الحكم إلى ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات، وتتمثل أبعاد الحكم الرشيد في سيادة القانون والشفافية والاستجابة والمشاركة والإنصاف والفاعلية والكفاءة والمساءلة والرؤية الاستراتيجية[1].

ويقوم البنك الدولي ومن خلال ستة مؤشرات كمية بقياس إدارة الحكم، من خلال دمج العديد من الأعمال التي قامت بها مؤسسات أخرى مثل الدليل الدولي لمخاطر البلدان (ICRG) ؛ و مؤسسة هيرتاج (Heritage Foundation) وغيرها. ومن ثم تبلورت تلك المؤشرات والتي أعطيت درجات تتراوح بين (-2.5) و (+2.5)، إذ تمثل الدرجات السالبة أسوء الحالات والدرجات الموجبة أفضل الحالات في تطبيق الحكم الرشيد.

على ضوء ما سبق يمكن طرح اشكالية البحث على النحو التالي:

كيف يمكن تقدير المؤشر الشامل للحكم الرشيد في الجزائر للفترة 2002-2020؟

تأسيسا على ما تقدم، اعتمدنا الفرضية التالية:

يمكن تقدير المؤشر الشامل للحكم الرشيد في الجزائر باستخدام طرق التحليل العاملي

في هذا السياق، سنحاول بناء مؤشر شامل مركب من المؤشرات الستة التي يصدرها البنك الدولي باستعمال الأدوات الاحصائية الحديثة، للمساعدة في فهم ومعرفة واقع الحكم الرشيد في الجزائر خلال الفترة 2002-2020. ومن ثم محاولة إيجاد تفسيرات واستخلاص النتائج والتقدم بالتوصيات اللازمة.

I.1- الاطار المفاهيمي للدراسة:

لم يظهر الاعتراف العالمي التدريجي بالحاجة إلى الحوكمة الرشيدة إلا منذ التسعينيات وما بعدها. وعلى الرغم من وجود معاني مختلفة لمصطلح الحكومة الرشيدة إلا أن المصطلح يرتبط بشكل عام بالأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر ضرورية لتحقيق التنمية. وبالتالي، فإن الحوكمة الرشيدة هي العملية التي تدير بها المؤسسات العامة الشؤون العامة، وتدير الموارد العامة بطريقة تعزز سيادة القانون وإعمال حقوق الإنسان (الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية). وفي عام 1996، أعلن صندوق النقد الدولي "تعزيز الحكم الرشيد في جميع جوانبها، بما في ذلك ضمان سيادة القانون، وتحسين الكفاءة والمساءلة في القطاع العام، والتصدي للفساد، والعناصر الأساسية لإطار العمل الذي يمكن أن تزدهر به الاقتصادات".

أولاً- مفهوم الحكم الرشيد (Good Governance):

تعرف الوثيقة التوجيهية للبرنامج الإنمائي إدارة الحكم بكونه "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لتدبير شؤون البلد على جميع المستويات. ويشمل آليات وإجراءات ومؤسسات يعبر من خلالها المواطنون والفئات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم المشروعة، ويوفون بالتزاماتهم ويسوون خلافاتهم". فالمشاركة والشفافية والمساءلة تندرج هي أيضا في تعريف الحكم الرشيد. ويسهر الحكم الرشيد على أن تقوم الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على توافق واسع النطاق داخل المجتمع، وعلى إسماع صوت أفقر الفقراء وأشدهم ضـــعفا في عملية اتخاذ القرار بشأن توزيع الموارد الإنمائية[2].

كما يُعرّف جونستون (2002) الحوكمة الرشيدة بأنها "طرق شرعية وخاضعة للمساءلة وفعّالة للحصول على السلطة العامة والموارد، واستخدامهم في السعي من أجل تحقيق أهداف اجتماعية مقبولة على نطاق واسع". ويربط هذا التعريف الحوكمة الرشيدة بسيادة القانون والشفافية والمساءلة، ويجسد الشراكة بين الدولة والمجتمع وبين المواطنين.

وعلى نحو مماثل، أشار روز أكرمان (2016) إلى أن الحوكمة الرشيدة تشير إلى "جميع أنواع الهياكل المؤسسية التي تعزز كل من النتائج الموضوعية الجيدة والشرعية العامة". وترتبط الحكومة الرشيدة أيضًا بالحيادية (روثستاين وفاريش، 2017)، ومبدأ الشمول الأخلاقي (ونجيو – بيبيدي، 2015) وأوامر الوصول المفتوح (نورث ووالیس وينجاست، 2009).

أما البنك الدولي فيعرف الحوكمة الرشيدة من حيث التقاليد والمؤسسات التي تتم ممارسة السلطة عن طريقهم في أي دولة. ويشمل ذلك[3]:

- العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها؛
- قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات السليمة على نحو فعال؛
- احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بينهم (كوفمان، كراي وزويدو لوباتون، 1999).

وهذا التعريف هو أحد أكثر تعريفات الحوكمة الرشيدة استخدامًا بشكل متكرر، ويشكل أساس مؤشرات الحوكمة العالمية المستخدمة على نطاق واسع، والتي تمت مناقشتها في العديد من الدراسات.

بينما يتجنب معهد جودة الحكومة (معهد جودة الحكومة) التابع لجامعة جوتنبرج، السويد، استخدام مصطلح "الحوكمة" على أساس أن نطاق اختصاصه أصبح واسعًا إلى حد ما، إلا أنه لا يقدم سوى القليل من الغرض التحليلي. وبدلاً من ذلك، يركز على جودة الحكومة في حد ذاتها، وبالأخص فيما يتعلق بعدد من مجالات السياسة المحددة، مثل الصحة والبيئة والسياسة الاجتماعية والفقر. وتُعد نقطة انطلاق معهد جودة الحكومة هي أن جودة المؤسسات الحكومية في جميع المجتمعات لها أهمية قصوى لرفاهية مواطنيها. وطور معهد جودة الحكومة مجموعة من المؤسسات والعمليات السياسية التي تضم أكثر من 2500 متغير، بما في ذلك مؤشرات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي قد تؤثر على مستويات الفساد، مثل سيادة القانون في دولة ما والإنصاف والتعددية السياسية والوصول إلى المعرفة والمعلومات والتعليم.

ثانياً– أبعاد الحكم الرشيد: تتباين الآراء فيما يتعلق بتحديد أبعاد الحكم الرشيد، إذ توجد العديد من وجهات النظر في تحديد تلك الأبعاد، إلا أنه يمكن القول أن لها أربعة أبعاد أساسية[4]:

- **البعد السياسي:** فسياسياً يمكن القول بأنه يتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، إذ لا يمكن تصور أن يكون هناك حكم رشيد دون منظومة سياسية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل، لأنهما في واقع الأمر يعبران عن المصلحة الصحيحة بين الحكّام والمحكومين، وكليهما يؤديان إلى التفاعل الايجابي بين الطرفين، بما يحقّق التعاون والتناصر والانصراف إلى خدمة الصالح العام بكل شفافية، وتحقيق مصالح الأفراد بشكل أشمل وأوسع يضمن حقوق المواطنين.
- **البعد الإداري:** إن البعد الإداري يرتبط بآلية عمل الإدارة الحكومية العامة وكفاءة وفاعلية موظفيه ؛ فترشيد الإدارة العامة وتأمين استمراريتها بدرجة كبيرة وعالية الكفاءة والفعالية يعتمد في واقع الأمر على الاهتمام بالجهاز الإداري، والأنظمة والقوانين المعمول بها، والتي تحكم سير العمليات الإدارية، للتأكيد على مدى ملائمتها وقدرتها على تحقيق أهدافها.
- **البعد الاقتصادي:** يرتبط البعد الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية لما تلعبه من دور حيوي يساعد على استقرار البلد وانسجامه وتأثيره بصورة مباشرة على حياة الناس، إذ تكفل المجالات الاستراتيجية وتشجيع القطاعات الخاصة والعامة وتمكنهم من أداء دورهم بشكل أفضل.
- **البعد الاجتماعي:** ويرتبط هذا الأخير بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة.

ثالثاً– مؤشرات قياس الحكم الرشيد:

الحقيقة أن هنالك العديد من المؤشرات التي تنشرها الهيئات والمنظمات العالمية، والتي تهدف إلى تقييم بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار والبيئة المؤسسية وغيرها. وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات يشوبها العديد من أوجه القصور فيما يتعلق بالفروض التي تستند إليها أو منهجية إعدادها أو عدد الدول التي تغطيها، إلا أنها تقدم فائدة كبيرة لمتخذي القرار أو راسمي السياسات والباحثين ورجال الأعمال، فهي تساعد على التعرف على الأوضاع المقارنة للدول فيما بينها أو للدولة الواحدة عبر الزمن.

من بين المؤشرات الأكثر شيوعًا المتعلقة بالحوكمة الرشيدة مؤشرات البنك الدولي للحوكمة العالمية ومؤشر النزاهة العامة وحرية فريدم هاوس في التقرير العالمي. وهناك أيضًا مؤشرات ذات تركيز إقليمي مثل مؤشر إبراهيم للحوكمة الافريقية. وتقيس هذه المؤشرات الحوكمة الرشيدة عن طريق دراسة الجوانب المختلفة للحوكمة ومؤشراتها المختلفة. فعلى سبيل المثال، تحاول مؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي والتي تُستخدم على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، قياس الحوكمة الرشيدة من خلال قياس الجوانب الستة التالية للحوكمة استنادًا إلى "آراء عدد كبير من المستجيبين للدراسة الاستقصائية من المؤسسات والمواطنين والخبراء في البلدان الصناعية والنامية" [5]:

1) **مؤشر إبداء الرأي والمساءلة** (Voice and Accountability): ويتعلق بالحريات التي يكفلها القانون وحرية الصحافة، ضمن ما يعرف بإبداء الرأي والمساءلة اللذان يؤديان إلى تقوية المعلومات العامة لدى الأفراد والمجتمع، وبالتالي زيادة الشفافية الاقتصادية والاجتماعية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن وجود منظمات المجتمع المدني كالاتحادات والأحزاب تمكن المجتمع من المشاركة في القرار والرقابة المستمرة على المسؤولين داخل الدولة فضلاً عن إمكانية عزلهم. ويقيس هذا المؤشر الجوانب المرتبطة بالحريات السياسية، والانتخابات الحرة والنزيهة، وحرية الصحافة، والحريات المدنية، والحقوق السياسية، ودور العسكر في السياسة، والتغيير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات، كما يقيس المؤشر مقدار مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم، وحرية التعبير والعمل العام والإعلام.

2) **مؤشر الاستقرار السياسي** (Political Stability): أي كل ما تعلق بالمشكلات الداخلية التي تهدد الاستقرار السياسي، كالمشكلات الحزبية والانقلابات والانفلات الأمني، مما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر وعدم الاطمئنان في البيئة الاقتصادية لبلد ما، وينعكس ذلك في انخفاض مستويات الاستثمار المحلي والأجنبي، وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي. ويقيس المؤشر عوامل استقرار النظام السياسي في وجه الأخطار الداخلية والخارجية.

3) **مؤشر فاعلية الحكومة** (Government Effectiveness): والمراد بها هو قدرة الحكومة على تهيئة السياسات الصحيحة وتنظيمها وتطبيقها، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتوفر نظام إداري ذو كفاءة عالية. والنظام الإداري الكفء هو ذلك النظام الذي يتمتع بقدرات ومهارات تمكنه من إدارة الشؤون العامة للدولة، فضلاً عن تمكنه من منع حدوث تغيرات عشوائية في السياسات العامة للدولة، إلى جانب عدم تأثره بالضغوط السياسية. يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة، نوعية الخدمات العامة المقدمة، ونوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، كما يقيس فعالية وضع السياسات وتطبيقها في هذه المجالات، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

4) **نوعية الأطر التنظيمية** (Regulatory Quality): يعبر هذا المؤشر عن القوانين والتعليمات التي تدعم الكفاءة والمنافسة، والتي تعد من أهم القضايا التي تستطيع التأثير على النتائج الاقتصادية المرجوة ؛ فالقوانين والتعليمات في بعض الأحيان قد تعرقل مسيرة إصلاح القطاع المالي مثلاً، ويترجم ذلك في قيود على أخذ تراخيص ممارسة الأنشطة، وتعقيد الموافقات الحكومية، وكل القوانين التي تحد من توسع أنشطة القطاع الخاص، مثل قانون العمل والقيود التجارية والضرائب المرتفعة. كل ذلك يؤدي إلى رفع التكاليف الأولية لأي مشروع استثماري، وكلما ارتفعت هذه التكاليف أدى ذلك إلى ابتعاد المؤسسات الرائدة عن المشاركة في الاستثمار بذلك البلد. ويقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: حدوث تدخلات سياسات في حرية السوق مثل التحكم بالأسعار، والرقابة غير الواقعية على البنوك، الضبط المفرط في مجالات التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع، كما يقيس قدرة الحكومة على وضع وتطبيق سياسات ناجحة تتيح المجال وتشجع تطور القطاع الخاص.

5) **مؤشر القواعد القانونية** (Rule of Law): ويعبر عن مستوى احترام المواطنين ورجال الدولة في بلد ما للمؤسسات القانونية التي تعمل على حل الخلافات في المجتمع، ويكون القانون يحكم المجتمع عندما تتوفر:

- الحماية لأفراد المجتمع ضد جميع أنواع الابتزاز والعنف.
- محاسبة رجال الدولة عند قيامهم بأعمال تؤدي إلى حدوث خلل في الأنشطة الاقتصادية لاسيما المتعلقة بالقطاع المالي منها.
- وجود نظام قضائي قادر على حل المنازعات بكفاءة وسرعة فائقة.

6) **مؤشر مدركات الفساد** (Control of Corruption): يعرف المؤشر الفساد بأنه سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل مصالح خاصة، وعلى سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين الرشاوي في أثناء المشتريات والعمولات واختلاس الأموال العامة. ويقيس المؤشر مدى إدراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد. ومدى إمكانية استغلال النفوذ والأموال العامة للمصلحة الشخصية على كل المستويات، والقدرة على الاستيلاء عليها من قبل النخب السياسية والاقتصادية.

2.I- الدراسات السابقة :

- دراسة كوفمان وآخرون (2005) بعنوان (Aggregating Governance Indicators)**:** قام بدراسة العلاقة بين معايير الحاكمية الرشيدة والنمو الإقتصادي، معبراً عنه بمعدل دخل الفرد، في 209 دول للفترة 1996-2004، ووجدوا معدل ارتباط عالي بينهما، حيث تتجه العلاقة السببية من معايير الحاكمية إلى معدلات الدخل. كما اختبروا احتمالية العلاقة السببية العكسية، أي من النمو االقتصادي إلى معايير الحاكمية، ووجدوا العلاقة ضعيفة، أي أن ارتفاع معايير الحاكمية الرشيدة في الدول الغنية ليس بسبب أنها غنية ولكن لأنها تطبق مبادئ الحاكمية الرشيدة.

- دراسة خضيرات والشدوح (2015) بعنوان (أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية): وقد أظهر تحليل مؤشرات الدراسة أن العلاقة ما بين مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ومؤشرات الحاكمية

الرشيدة هي علاقة طردية موجبة، أي أن الدول التي ترتيبها في الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرتفعا، يعد ترتيبها في مؤشرات الحاكمية الرشيدة مرتفعا. كما أظهر التحليل أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الحاكمية الآتية: (حق التعبير والمساءلة، الاستقرار السياسي، مدركات الفساد)، فيما لا توجد علاقة ذات دلالة مع المؤشرات التالية (فاعلية الحكومة، وعبء التنظيم والضبط)، بسبب ضعف الهياكل الاقتصادية العربية وغلبة الطابع البيروقراطي عليها، وحاجة الدولة إلى تلك المؤشرات لأهميتها في جذب الاستثمارات الأجنبية.

– دراسة محمد محمود العجلوني (2019) بعنوان (أثر الحكم الرشيد على التنمية الإقتصادية المُستدامة في الدول العربية):

هدف هذا البحث إلى التعرف على أثر الحكم الرشيد في النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وتكمن أهمية ذلك في الوقت الذي تمر فيه معظم الدول العربية بحركات إصلاحية هدفها تحقيق الحكم الرشيد ومحاربة الفساد، ذلك أن المجتمعات أصبحت تدرك أن التراجع الاقتصادي والتنموي إنما ناشئ عن الحكم الرشيد ومحاربة الفساد. حيث قام الباحث بتطوير نموذج اقتصادي رياضي لقياس أثر الحكم الرشيد في إدامة النمو الاقتصادي باستخدام الانحدار المتعدد ذو التأثير الثابت. وقد تم تطبيقه على مؤشرات الحاكمية والنمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 1996-2011.

وقد أظهر التحليل أن معدل النمو الاقتصادي مرتبط إيجابيا بمستوى تطوير المؤسسات والحاكمية في الدول العربية. وأن هذه العلاقة غير مرتبطة بمستوى دخل الدولة، إذ أنها تؤثر في هذه العلاقة. كما أظهرت النتائج أنه ليست جميع مؤشرات الحاكمية تعتمد على كون الدولة نفطية أم غير نفطية، لأنه لم يكن بنفس المستوى من الأهمية في التأثير على النمو الاقتصادي. فمؤشرات جودة التشريع وسلطة القانون ومحاربة الفساد ذات تأثير معنوي على النمو الاقتصادي، بينما ليس لمؤشرات المشاركة والمساءلة والاستقرار السياسي وفعالية الحكومة تأثير واضح بسبب ضعف الهياكل السياسية ذات الطابع الديموقراطي، وعدم ملاءمة هذه المؤشرات لثقافة وبيئة المجتمعات العربية، التي تتصف غالبيتها بضعف الوعي السياسي.

– دراسة طه بن الحبيب وآخرون (2021) بعنوان (دراسة تحليلية باستخدام طريقتي تحليل المركبات الرئيسية والتحليل العنقودي لمؤشرات الحكم الرشيد في الدول العربية سنة 2017): هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع تواجد مؤشرات الحكم الرشيد بالدول العربية و قياس مدى قوتها، ومحاولة تصنيفها وفق هذه المؤشرات وذلك بأخذ مقطع عرضي خلال سنة 2017. ومن أجل تحقيق هدف الدراسة تم الاستعانة بأسلوبين للتحليل الإحصائي تمثلا أساسا في تحليل المركبات الرئيسية والتحليل العنقودي، ومن خلال النتائج المتوصل إليها تبين أن كل من المؤشرات المتعلقة بالحكم الرشيد متواجدة وبشكل قوي في بعض الدول ومتوسطة أوضعيفة جدا في بعض الدول العربية الأخرى، ومن خلال التحليل العنقودي تم تقسيم الدول العربية وفق مؤشرات الحكم الرشيد إلى ثلاث مجموعات أساسية، وهي مجموعة أولى كان لها ترتيب متقدم مقارنة بباقي المجموعات في احتوائها على قيم إيجابية في مؤشرات الحكم الرشيد، أما المجموعة الثانية عرفت مؤشرات حكم راشد من متوسطة إلى ضعيفة، المجموعة الثالثة هي الدول التي تعتبر مؤشرات الحكم الرشيد فيها غائبة أو منخفضة جدا، ويرجع ذلك إلى حالة اللأمن وغياب الاستقرار السياسي، حيث احتلت دول الخليج الصدارة مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى ضمن هذه المؤشرات.

– دراسة إبراهيم عدلي (2021) بعنون (بناء مؤشر مركب للحوكمة في الجزائر باستخدام طريقة التحليل إلى مركبات أساسية): حيث حاول الباحث فيها حساب مؤشر مركب يقيس الحوكمة في الجزائر بتطبيق طريقة المركبات الأساسية على المؤشرات الستة للبنك الدولي، وبتطبيق الخطوات المعتمدة من طرف الهيئات الدولية المختصة وبالخصوص منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE، بينت الدراسة أن هاته المؤشرات لها أوزان غير متساوية ودرجة تمييز مختلفة، مما يجعل طريقة المتوسط الحسابي العادي ليست ذات كفاءة في تقدير المؤشر العام.

II – الطريقة والأدوات :

يمكن النظر لعملية بناء المؤشر المركب على أنها نموذج مكون من ثلاث خطوات: مدخلات النموذج، وعملية معالجة هذه المدخلات، ومخرجات النموذج، حيث تعتبر المدخلات هي المؤشرات الفرعية، والتي يتوقف اختيارها على أراء المحللين والخبراء والاتجاهات السياسية، ثم تتوجه هذه المدخلات (المؤشرات الفرعية) إلى مرحلة التطبيع (Normalization) والوزن (Weighting) والتجميع (Aggregation) ليتم في النهاية الحصول على المؤشر المركب الذي يمثل المخرج النهائي من هذه العملية.

وفي دراستنا هذه لن نحتاج للقيام بكل الخطوات سالفة الذكر في بناء المؤشر المركب، لأننا سنعتمد على المؤشرات الفرعية التي يحتسبها البنك الدولي، والتي قام باختيارها وحصرها في ستة مؤشرات فرعية. وذلك باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية ACP لتشكيل العلاقة الخطية بين المتغيرات، وتحديد عدد العوامل والمركبات التي يمكن تشكيلها أو اختزالها في مركب شامل.

III- النتائج ومناقشتها :

أولاً – النتائج باستخدام طريقة تحليل المركبات الرئيسية ACP

فيما يلي سنعرض أهم النتائج المتوصل إليها :

1) يمثل الجدول (01) الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics للمؤشرات الفرعية للحكم الرشيد، حيث سجل مؤشر فعالية الحكومة أعلى متوسط بقيمة -0,54 في حين أقل متوسط سجل في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بقيمة -1,17.

2) يبين الجدول (02) مصفوفة معاملات الارتباطات Correlation Matrix البينية بين المؤشرات الفرعية للبيئة المؤسسية، والتي تعتبر الحل الأول للعلاقات بين المتغيرات الداخلة في التحليل العاملي. ونود الإشارة إلى أنه كلما كانت العلاقة بين المتغيرات أكثر من 0.30 كلما كان ذلك مؤشراً قوياً على أن المتغيرات الداخلة في القياس جيدة.

3) يبين الجدول (03) نتائج اختبار التأكد من جودة القياس Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy KMO، حيث سجلت قيمته 0.658 وهي أكبر من القيمة الدنيا 0.60 المطلوبة للحكم على جودة التحليل العاملي، كما أن درجة المعنوية الإحصائية للقياس سجلت القيمة 0.011 وهي أقل من 5%، بمعنى أن التحليل العاملي الحالي قد قام باختزال المتغيرات بجودة عالية.

4) يبين الجدول (04) النوعية الجيدة لتمثيل المتغيرات، حيث نلاحظ أن كل المتغيرات ممثلة تمثيلا جيدا، على اعتبار أن عملية استخلاص العوامل Extraction تفوق النسبة 50% لكل المؤشرات.

5) يبين الجدول (05) الجذور الكامنة للعوامل Initial Eigenvalues، حيث الجذر الكامن هو مجموع مربعات إسهامات كل المتغيرات على كل عامل من عوامل المصفوفة كلا على حدة، والعوامل الأولى هي ذات الجذر الكامن الأكبر، ومما يليها إما أن يكون أكبر من الواحد الصحيح فنقبله كعامل وإلا فسيتم رفضه. في هذا السياق تم استخراج **عاملين اثنين** بقيم الجذر الكامن لهما أكبر من الواحد الصحيح، كما تم التوصل إلى نسب تفسير التباينات من التباين الكلي لكل عامل على حدى، والعاملين الاثنين يكشفان ما نسبته 68.92% وهذه نسبة مرتفعة. وتعد قيم Eigenvalues معيار لكل مكون لما يستطيع أن يكشفه من تباين، فكلما زادت قيمة Eigenvalues كلما زاد التباين الذي يتم تفسيره أو يكشفه العامل.

6) كما يوضح الشكل (01) قيم الجذور الكامنة لكل عامل على محور التراتيب ورقم المكون على محور الفواصل، حيث يتضح من الرسم أن عاملين اثنين أكبر من الواحد وهما اللذان يقعان في المنطقة شديدة الانحدار، أما بقية العوامل فهي أقل من الواحد الصحيح.

7) يبين الجدول (06) مصفوفة العوامل بعد التدوير، والذي يبين تشبع كل متغير على أي عامل، حيث يظهر أن :

- المؤشرات : جودة التنظيم ؛ سيادة القانون ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف قد تشبعت في العامل الأول.
- المؤشرات : الصوت والمساءلة ؛ فعالية الحكومة ومؤشر مكافحة الفساد قد تشبعت في العامل الثاني.

8) **تمثيل المتغيرات (المؤشرات) على العوامل :**

يبين الشكل (02) أن العامل الأول لديه علاقات قوية مع ثلاثة مؤشرات (جودة التنظيم ؛ سيادة القانون ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف) من أصل 6 مؤشرات، ونفس الأمر بالنسبة للعامل الثاني (الصوت والمساءلة ؛ فعالية الحكومة ومؤشر مكافحة الفساد).

في الأخير يمكن القول أن الحكم الرشيد يحكمه عاملان رئيسيان ؛ العامل الأول ويمكن تسميته بـــ **القواعد القانونية والأطر التنظيمية والإدارية** أما العامل الثاني فيمكن تسميته بـــ **الاستقرار السياسي والحريات المدنية والفساد.**

9) **تمثيل الأفراد (السنوات) على العوامل :**

يبين الشكل (03) التماثلات بين سنوات الدراسة، حيث يكشف أن السنوات الأخيرة ونخص بالذكر (2007-2020) مجمعة في كتلة واحدة متجانسة، وهو ما يشير إلى التشابه في سلوك المؤشرات موضع الدراسة في هذه الفترة.

ثانيا – النتائج باستخدام طريقة التحليل العنقودي :

فيما يخص نتائج **التحليل العنقودي** فقد تم تقسيم المؤشرات الفرعية للحكم الرشيد إلى ثلاثة مجموعات كما يوضحه الجدول (07) وكذا الشكل (04) لشجرة الداندوقرام للتمثيل، حيث توزعت وفق ما يلي :

المجموعة الأولى وضمت : مؤشر مكافحة الفساد ؛ مؤشر فعالية الحكومة ومؤشر سيادة القانون؛

المجموعة الثانية وضمت : مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف.

المجموعة الثالثة وضمت : موشر جودة التنظيم ومؤشر الصوت والمساءلة.

ثالثا – نتائج بناء المؤشر المركب للحكم الرشيد في الجزائر :

من خلال مصفوفة التشبعات التي تم الحصول عليها سابقا بطريقة التحليل العاملي يمكننا الآن حساب الأوزان الترجيحية لكل مؤشر، كما يوضحها الجدول (07)، حيث نلاحظ أن مؤشر RQ تحصل على أكبر وزن ترجيحي فيما تحصل مؤشر PV على أقل وزن.

باستخدام هذه الأوزان الترجيحية تم حساب المؤشر المركب للحكم الرشيد في الجزائر خلال الفترة (2002-2020)، كما يبينه الجدول (08). وفي ما يلي بيان لتطور المؤشرات الفرعية والمؤشر العام للحكم الرشيد في الجزائر للفترة (2002-2020).

الشكل (05) : تطور المؤشرات الفرعية والمؤشر العام للحكم الرشيد في الجزائر للفترة (2002-2020)

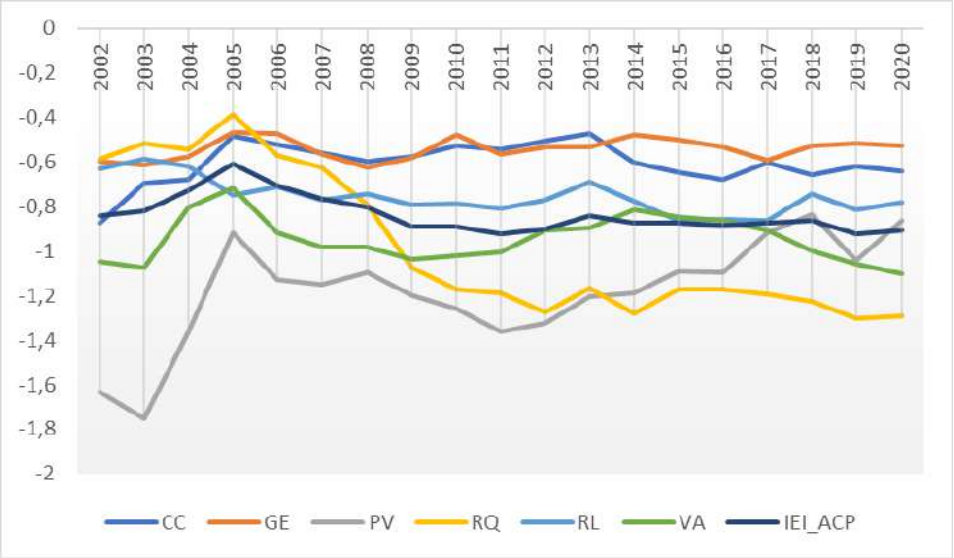

المصدر : من إعداد الباحثين.

ولمزيد من التوضيح نُفرد مراحل تطور مؤشر الحكم الرشيد في الجزائر من خلال الرسم البياني الموضح في الشكل (6)، حيث يتبين أن قيم مؤشر الحكم الرشيد في الجزائر خلال فترة الدراسة كانت محصورة بين أقل قيمة (-0.9228) مُسجَّلة سنة 2019 وأعلى قيمة (-0.6084) مُسجَّلة سنة 2005، بمتوسط بلغ (-0.8369) وبانحراف معياري 0.0827، وبالتالي فإن درجة التقلب 9.89% التي تؤشر على تذبذبات بسيطة في قيم هذه المتغيرة.

الشكل (06) : تطور مؤشر الحكم الرشيد في الجزائر خلال الفترة (2002-2020)

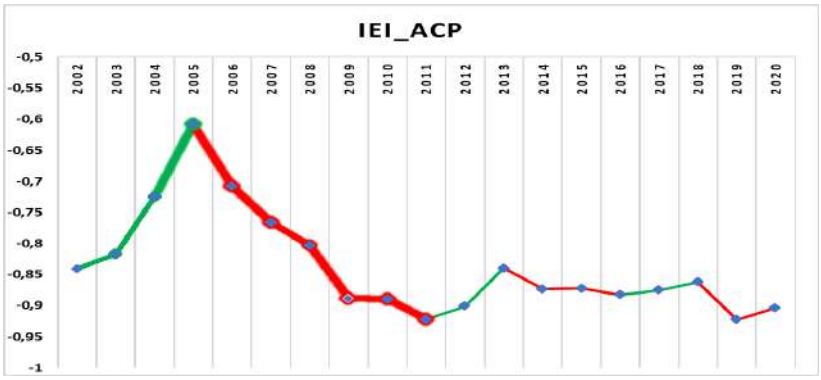

المصدر : إعداد الباحثين.

يظهر الشكل أعلاه أن المؤشر المركب الشامل للحكم الرشيد في الفترة محل الدراسة عرف نتائج سلبية وضعيفة في الغالب، وبالرغم من التحسن الملحوظ في الفترة (2003-2009) إلا أنه ما لبث أن عاد للانخفاض مجدداً بالرغم من الجهود الحثيثة التي قامت بها السلطات المتعاقبة في الدفع باتجاهه الاصلاحات المؤسسية ؛ حيث تم بالجزائر إنشاء "الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته" بموجب قانون الوقاية من الفساد ومكافحته. لكن رغم ذلك، نعتقد أنها لم تتمكن من التصدي لظاهرة الفساد بفعالية كافية. في هذا السياق، يفيد مؤشر إدراك الفساد لعام 2021 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)، بأن الجزائر حلت في المرتبة 117 عالميا من أصل 180 دولة بمعدل 33 نقطة من أصل 100، مسجلة تراجعا ملحوظا مقارنة بترتيبها السابق، بـــ 13 مرتبة، مقابل 36 من أصل 100 نقطة في ترتيب عام 2020، حيث احتلت في خضمها المرتبة 104[5].

ووفقاً لتقرير مؤسسة هيرتاج فاونديشن الأخير فإن الجزائر قد احتلت المركز 157 عالميا، وقد أشار التقرير إلى[6]:

- يرجع سبب انخفاض المؤشر العام إلى الانخفاض الكبير في حرية الاستثمار وإدارة الإنفاق الحكومي إلى الحد الذي يفوق إدخال تحسينات في التحرر من الفساد، كما احتلت الجزائر المرتبة 14 من بين 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويبقى رصيدها أقل من كل من المتوسطات الإقليمية والعالمية.
- يسير الاقتصاد الجزائري في مسار تنازلي في مجال الحرية الاقتصادية على مدى السنوات الخمس الماضية، حيث أشار التقرير إلى أن الحكومة الجزائرية أهملت سياسات الحفاظ على الكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة، حيث أصبح الاقتصاد أكثر اعتماداً على قطاع الطاقة الذي تهيمن عليه الدولة، إلى جانب الأنظمة التجارية والاستثمارية التي اعتبرها مرهقة ومعرقلة للمستثمرين، ما أدى إلى عرقلة تطور القطاع الخاص.
- على صعيد المؤشر الفرعي حقوق الملكية، أدخلت الحكومة سنة 2014 تعديلات دستورية بهدف تعزيز الديمقراطية، ولكن لم يتم إدخال تحسينات كافية في النظام القضائي بشكل عام، مشيراً إلى أن ما يربو عن نصف المعاملات الاقتصادية تحدث في القطاع غير الرسمي، ولا تزال معظم العقارات في يد الحكومة.
- وفقاً لمعيار حجم الحكومة الذي يعني السماح للحكومة بأدنى درجات التدخل في الحريات الشخصية والاقتصادية. وعلى الرغم من بعض التحسينات التي أدرجت لتعزيز بيئة الأعمال، فلا تزال العراقيل البيروقراطية في النشاط التجاري والتنويع الاقتصادي قائمة، كما لا تزال سوق العمل جامدة، ومعدل البطالة بين الشباب مرتفعاً جداً، منتقدا التقرير سياسة دعم الغذاء والوقود، وسياسة تسقيف الأسعار.

- كما يصنف تقرير التنافسية العالمية لفترة 2018-2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، الجزائر في المرتبة 92 عالميا من أصل 140، وذلك بعد حصولها على 53.8 نقطة من أصل 100. وضمن المؤشرات الفرعية التي استند عليها واضعو مؤشر التنافسية، نجد أن البلاد احتلت موقعا متخلفا جدا في مجال انتشار ظاهرة الفساد بحلولها في المرتبة 96 عالميا، وأيضا في مجال شفافية الميزانية (المرتبة 116). وفي مجال الرقابة ومعايير الإفصاح، جاءت الجزائر في المرتبة 131 عالميا، وهي المرتبة نفسها التي حصلت عليها البلاد في مجال وضع تشريع لمحاربة تضارب المصالح.

IV- الخلاصة :

تُعد الحوكمة الرشيدة مفتاحاً لتحقيق التنمية المستدامة ورفاهية الإنسان. وتشير العديد من الدراسات التجريبية إلى أن الحوكمة الرشيدة لها آثار إيجابية قوية على مقاييس الثقة الاجتماعية ورضا الحياة والسلام والشرعية السياسية على عكس التحول الديمقراطي.

من خلال ما تم تناوله سابقاً يمكننا الخروج ببعض النتائج منها :

1) أن الحكم الرشيد هو الدعامة الأساسية لبلوغ التنمية الشاملة، كما أن تحقيق التنمية يستدعي قيام أسس وآليات للحكم الرشيد أو الحوكمة، لذلك ربطته الكثير من المنظمات الدولية وخاصة المانحة للمساعدات بتوفير شروط الديمقراطية وترقية حقوق الإنسان.

2) أن المؤشر الشامل الذي قمنا باحتسابه يوضح أن الجزائر ما تزال أمامها أشواطا طويلة للنهوض بالبيئة المؤسسية وتفعيل آليات الحكم الرشيد بما يكفل تحقيق أهداف التنمية المنشودة.

3) تُوضح الدراسات أيضًا أن الحوكمة الرشيدة تحسن من تقييمات الحياة إما بشكل مباشر، لأن الأشخاص الأكثر سعادة يعيشون في ظل الحوكمة الرشيدة، أو بشكل غير مباشر لأن الحوكمة الرشيدة تمكّن الأشخاص من تحقيق مستويات أعلى من أي شيء آخر مهم بشكل مباشر لرفاهيتهم. ويرتبط هذا بشكل خاص بالسيطرة على الفساد، والذي ثبت أنه يؤثر على الرفاهية بشكل مباشر وغير مباشر. وفي الغالب ثبت أن غياب الفساد يزيد من كفاءة المؤسسات العامة والخاصة وبالتالي يخلق ظروفًا ملائمة للنمو الاقتصادي.

وبناءاً عليه نوصي بما يلي:

- العناية أكثر بالمؤشرات الدولية لاسيما ما تعلق منها بالحوكمة ورصدها دورياً، لأنها تمثل علامات إنذار مبكر يستوجب أخذها بعين الاعتبار ومن ثم تجميعها وتحليلها والاستفادة منها في اتخاذ القرار.
- ترتبط أغلب المؤشرات بعضها ببعض لاسيما مؤشر الفساد، مما يتطلب المسارعة في تفعيل آليات الحوكمة خاصة في القطاع العام.
- يمكن أن يستقيم حكم راشد في الجزائر انطلاقا من النهوض بالموارد البشرية وربطها بالمعرفة والتكنولوجيا، ثم توسيع المشاركة السياسية وحرية التعبير، وكذلك فتح نوافذ على المجتمع المدني والحركات الجمعوية، وتوصيل قنوات الحوار بين الإدارة والمواطن. إضافة إلى تطوير القدرات الإدارية، وهذا كله لتوجيه هذه الفواعل لمتطلبات التنمية المنشودة.

- ملاحق :

الجدول (01) : الإحصاءات الوصفية للمؤشرات الفرعية

	Mean	Std. Deviation	Analysis N
مكافحة الفساد	-,603921584	,0943986119	19
فعالية الحكومة	-,541106316	,0487376715	19
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-1,179445595	,2395061381	19
جودة التنظيم	-,975682995	,3276766074	19
سيادة القانون	-,755560563	,0792533819	19
الصوت و المساءلة	-,946003405	,1056187092	19

المصدر : مخرجات برنامج SPSS-25

الجدول (02) : مصفوفة معاملات الارتباطات

		مكافحة الفساد	فعالية الحكومة	الاستقرار السياسي وغياب العنف	جودة التنظيم	سيادة القانون	الصوت والمساءلة
Correlation	مكافحة الفساد	1,000	,445	,367	-,163	-,310	,312
	فعالية الحكومة	,445	1,000	,424	-,218	-,314	,424
	الاستقرار السياسي وغياب العنف	,367	,424	1,000	-,375	-,636	,231
	جودة التنظيم	-,163	-,218	-,375	1,000	,663	,194

	سيادة القانون	-,310	-,314	-,636	,663	1,000	-,112
	الصوت والمساءلة	,312	,424	,231	,194	-,112	1,000

المصدر : مخرجات برنامج SPSS-25

الجدول (03) : اختبار KMO و Bartlett's

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		,658
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	30,141
	df	15
	Sig.	,011

المصدر : مخرجات برنامج SPSS-25

الجدول (04) : استخلاص العوامل		
	Initial	Extraction
مكافحة الفساد	1,000	,519
فعالية الحكومة	1,000	,631
الاستقرار السياسي وغياب العنف	1,000	,649
جودة التنظيم	1,000	,803
سيادة القانون	1,000	,809
الصوت والمساءلة	1,000	,725
Extraction Method: Principal Component Analysis.		

المصدر : مخرجات برنامج SPSS-25

الجدول (05) : التباين الكلي المفسر والقيم الذاتية

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	2,689	**44,823**	44,823	2,689	44,823	44,823	2,161	36,010	36,010
2	1,446	**24,102**	68,925	1,446	24,102	68,925	1,975	32,915	**68,925**
3	,647	10,783	79,708						
4	,544	9,073	88,781						
5	,452	7,526	96,307						
6	,222	3,693	100,000						

Extraction Method: Principal Component Analysis.

المصدر : مخرجات برنامج SPSS-25

الجدول (06) : مصفوفة المركبات بعد التدوير

	Component	
	1	2
جودة التنظيم	,889	,111
سيادة القانون	,870	-,229
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-,657	,466
الصوت والمساءلة	,203	,827
فعالية الحكومة	-,271	,747
مكافحة الفساد	-,258	,673
Extraction Method: Principal Component Analysis. Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.		
a. Rotation converged in 3 iterations.		

المصدر : مخرجات برنامج SPSS-25

الجدول (07) : تشبعات المؤشرات الفرعية وأوزانها الترجيحية

المؤشر	CC	GE	PV	RQ	RL	VA
تشبعات المؤشر على العامل	0,673	0,747	-0,657	0,889	0,87	0,827
مربع التشبعات	0,4529	0,5580	0,4316	0,7903	0,7569	0,6839
الأوزان الترجيحية	0,1233	0,1519	0,1175	0,2151	0,2060	0,1862

المصدر : من إعداد الباحثين.

الجدول (08) : قيم المؤشرات الفرعية والمؤشر المركب للحكم الرشيد في الجزائر خلال الفترة (2002-2020)

	CC	GE	PV	RQ	RL	VA	IEI_ACP
2002	-0,8756811	-0,5975198	-1,633234	-0,5834717	-0,6301586	-1,04466	-0,840451253
2003	-0,6922612	-0,6123729	-1,753627	-0,5172341	-0,587644	-1,076718	-0,817198804
2004	-0,679478	-0,5726308	-1,359521	-0,5441265	-0,6209092	-0,8020591	-0,72478693
2005	-0,482172	-0,4675675	-0,915213	-0,3833986	-0,7508321	-0,715686	-0,608410088
2006	-0,5213351	-0,4726413	-1,126453	-0,5715542	-0,7085913	-0,9168755	-0,708058302
2007	-0,5599289	-0,5657254	-1,14836	-0,622034	-0,7727457	-0,9841224	-0,766125596
2008	-0,5945694	-0,6265267	-1,093989	-0,7946138	-0,7414688	-0,9797122	-0,803104798
2009	-0,5778834	-0,5829369	-1,197078	-1,073803	-0,7935362	-1,038431	-0,888259392
2010	-0,5249873	-0,4795784	-1,259368	-1,171034	-0,7849345	-1,022338	-0,889506316
2011	-0,5445604	-0,5646223	-1,360561	-1,189574	-0,8076254	-1,004121	-0,921998708
2012	-0,5032518	-0,5324013	-1,325043	-1,276868	-0,7722415	-0,9060266	-0,901065751
2013	-0,473337	-0,5344679	-1,202371	-1,16597	-0,6894263	-0,8933532	-0,839999079
2014	-0,5999988	-0,478006	-1,190535	-1,282962	-0,7732704	-0,8151981	-0,873540906
2015	-0,6456115	-0,5011278	-1,09016	-1,173605	-0,8640082	-0,8490652	-0,872356749
2016	-0,6777601	-0,5313044	-1,097526	-1,171879	-0,8576039	-0,8628893	-0,882652142
2017	-0,6018301	-0,5919687	-0,915799	-1,19422	-0,8636625	-0,9040661	-0,874873255
2018	-0,65687	-0,5273783	-0,83612	-1,226688	-0,7409661	-1,000405	-0,862127044

2019	-0,6211485	-0,5163999	-1,044343	-1,303447	-0,8157083	-1,056199	**-0,922819964**
2020	-0,6418455	-0,5258437	-0,860165	-1,291494	-0,7803177	-1,102139	**-0,903855548**

المصدر : إعداد الباحثين.

الشكل (01) : الرسم البياني للقيم الذاتية

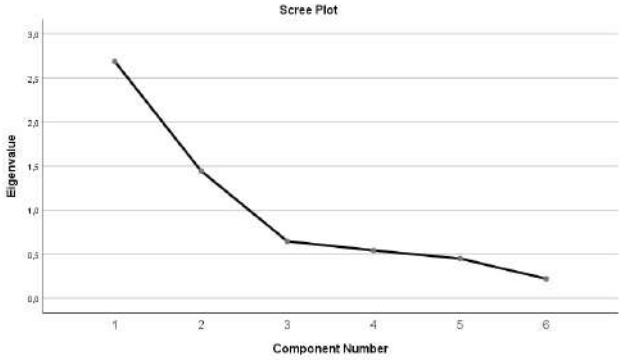

المصدر : مخرجات برنامج SPSS-25

الشكل (02) : تمثيل المتغيرات (المؤشرات) على العوامل

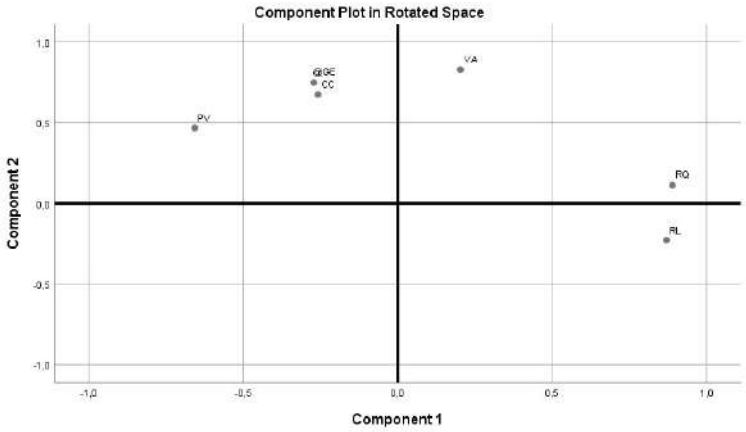

المصدر : مخرجات برنامج SPSS-25

الشكل (03) : تمثيل الأفراد (السنوات) على العوامل

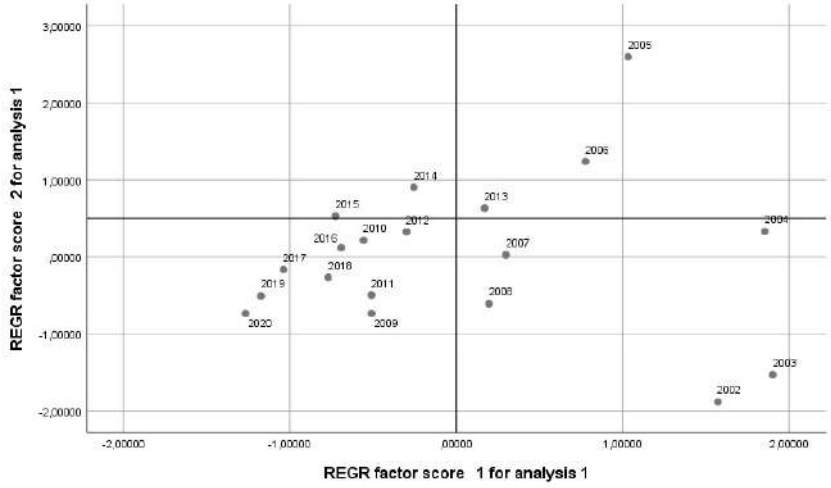

المصدر : مخرجات برنامج SPSS-25

الشكل (04): شجرة الداندوقرام للتمثيل.

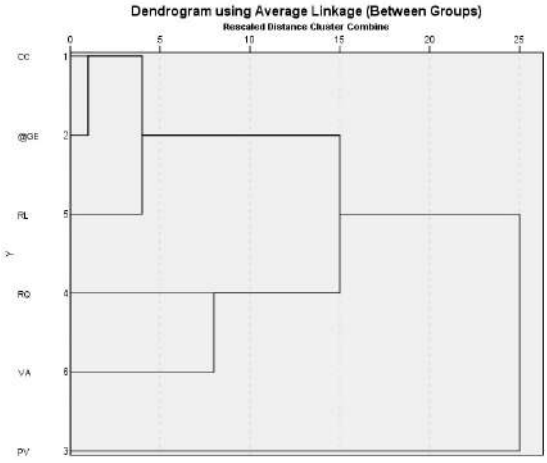

المصدر : مخرجات برنامج SPSS-25

- الإحالات والمراجع :

1- أحمد جاسم محمد المطوري (2001)، مدى توافر مؤشرات الحكم وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 19، جامعة البصرة، العراق، ، ص:07.

2 - جيمس غوستاف (1998) مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم ، مكتب الدراسات الإنمائية الأمم المتحدة UNPD، نيويورك ، ص: 13.

3- سلسلة الوحدات التعليمية لجامعة EJ4 (2021)، الفساد والحوكمة الرشيدة، الأمم المتحدة، متاح على الموقع (https://www.unodc.org/) تاريخ الاطلاع 2022/05/06.

4- ابتسام حاتم علوان، (2017)، ترشيد الحكم في التجربة العراقية الأبعاد والمعالجات،كلية العلوم السياسية المجلة السياسية والدولية (الجامعة المستنصرية)، العراق، ص- ص (32-34).

5- http://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/booklet_decade_of_measuring_governance.pdf/7Cdate= 2010 يوليو. (Visited 20/05/2022)

6-حسان جبريل، تقرير حول هيئة الفساد، وكالة الأناضول، بتاريخ 2022/01/17 متاح على الموقع (www.aa.com.tr).

7- سارة النوي، تقرير أسود حول الحرية الاقتصادية في الجزائر 2015، جريدة الفجر الجزائرية على الموقع الالكتروني (www.al-fadjr.com)، بتاريخ: 03-08-2015.

8- عمـــر ياسين خضيـــــرات,(2015) عماد مصطفى الشدوح ،أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مجلة المناره للبحوث والدراسات المجلد(21)، العدد(3) جامعة ال البيت، الاردن.

9- محمد محمود العجلوني (2019) ،أثـــر الحكم الرشيد علـــى التنمية الاقتصادية المُستدامة فـــي الدول العربية، المجلة العربية للادارة، المجلد والعدد: المجلد 39،ص-ص (3-20).متاح على الرابط (https://aja.journals.ekb.eg/issue_4969_10096_.html)

10- طه بن الحبيب وآخرون ،(2021)، ـــ دراسة تحليلية باستخدام طريقتي تحليل المركبات الرئيسية وال تحليل العنقودي لمؤشرات الحكم الراشد في الدول العربية سنة 2017 ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، Volume 7, Numéro 1, Pages 31-47. متاح على الرابط (https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/328/7/1/162190).

11- عدلي إبراهيم،(2021) ،بناء مؤشر مركب للحوكمة في الجزائر باستخدام طريقة التحليل إلى مركبات أساسية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية،المجلد 08، العدد: 01، جامعة أم البواقي، ص-ص (259-270). متاح على الرابط https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/58/8/1/151512

12-KAUFMANN, Daniel; KRAAY, Aart; MASTRUZZI, Massimo. Measuring governance using cross-country perceptions data. International handbook on the economics of corruption, 2005, 52. (https://mpra.ub.uni-muenchen.de/8219/1/MPRA_paper_8219.pdf)

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

عبد الكريم بوغزالة أمحمد، أسماء سلامي، أحمد سلامي، (2022)، بناء مؤشر مركب للحكم الرشيد بالجزائر للفترة 2002-2020، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 08 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 47-60.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Journal Of Quantitative Economics Stadies **is licensed under a** Creative Commons Attribution-Non Commercial license **(CC BY-NC 4.0).**